اسرائيل من الماس عادت وانخفضت في عام ١٩٧٠(٣٤) وبلغت ٢٠٢ مليون دولار ، لتعود للارتفاع في العام ١٩٧١ الى ٢٦٥ مليون دولار .

فاذا القينا نظرة عابرة على دخل اسرائيل من السياحة ودخلها من الماس ، فسيبدو للوهلة الاولى تفوق اهمية الماس على السياحة . لكن هذا الاستنتاج يسقط بمجرد حساب القيمة المضافة في الحالتين . فما تحصل عليه اسرائيل من تصدير الماس انما هو نفقات تصنيعه ، بينما تقوم بشراء الماس الخام من جنوب افريقيا ، ولا يزيد ربحها في هذه العملية عن ٢٠ ٪(٣٥). ففي سنة ١٩٥٤ صدرت اسرائيل بما قيمته ١٥،٦٩٨،٧٨٠ دولارا من الماس المصقول ، بينما كانت قيمة الماس الخام الذي استوردته ١٣،٧٩٣،٠٠٠ دولار . وفي سنة ١٩٦٩ صدرت بما قيمته ٢١٥،٩٠٧،٣١٦ دولارا من الماس المصقول مقابل استيراد ماس خام بـ ١٩٢،٧٥٠،٤٧٧ دولارا(٣٦). وفي عام ١٩٧٠ كانت القيمة المضافة هي ١٦ ٪ فقط من قيمة التصدير ، اي ٣٩ مليون دولار من اصل ٢٠٢ مليون دولار(٣٧). فمساهمة صناعة صقل الماس في الدخل « القومي » الاسرائيلي ليست بقدر قيمة تصدير الماس(٣٨).

بالمقابل فان القيمة المضافة في دخل السياحة هي أعلى بكثير . ففي عام ١٩٧١ بلغ دخل اسرائيل من السياحة حوالي ١٨١ مليون دولار ، وبلغت القيمة المضافة ٧٩ ٪ وهي أعلى نسبة على الاطلاق اذا قورنت بأية صناعة تصديرية اخرى في اسرائيل(٣٩). وفي عام ١٩٦٤ كان دخل اسرائيل من السياحة ٥٤ مليون دولار ، منها ٧٣ ٪ ارباح صافية(٤٠) وكانت القيمة المضافة في دخل السياحة عام ١٩٦٦ هي ٧٠ ٪ . فاذا قارنا بين دخل اسرائيل من السياحة ودخلها من الماس ، سنجد ان دخلها من السياحة أعلى من دخلها من الماس . ففي عام ١٩٧١ كانت القيمة المضافة من دخلها من السياحة هي ١٤٢،٩٩ مليون دولار ، بينما لم يتجاوز ربحها من تصدير الماس المصقول ٥٣ مليون دولار . اي ان دخلها من السياحة كان حوالي ثلاثة اضعاف دخلها من تصدير الماس .

ولا تتوقف اهمية السياحة مقارنة بسلعة اسرائيل التصديرية الاولى على دور القيمة المضافة ، وانما هناك اسباب اخرى تجعل للسياحة افضلية على صقل الماس وتصديره . فالماس المصقول الذي يعتمد على استيراد الماس من جنوب افريقيا، يعتمد على كارتل دي بيرز القوي الذي يسيطر على سوق الماس الخام . وتقع صناعة الماس تحت رحمة الطلب العالمي المتذبذب الذي يتغير بشكل كبير تبعا للظروف المالية الدولية ، والطلب المتذبذب خطير خاصة بالنسبة لصناعة ذات قيمة مضافة قليلة وارباح منخفضة للوحدة(٤١). وقد شهدنا مثالا لذلك بالهبوط الذي اصاب صادرات اسرائيل من الماس عام ١٩٧٠ بسبب الهبوط الاقتصادي في الولايات المتحدة التي هي الزبون الرئيسي لاسرائيل ، حيث انخفض تصدير الماس الاسرائيلي بنسبة ١١ ٪ في ذلك العام(٤٢). كما ان الماس المصقول الاسرائيلي عامل مهيمن على السوق العالمية ، ولا يتوقع له الاستمرار طويلا بمعدل نموه الحالي ، وعلى الاخص نتيجة المنافسة المتزايدة من بلدان كالهند واليابان(٤٣) ومنذ عام ١٩٦٩ ، بدا من الواضح صعوبة توسيع اسواقه الحالية(٤٤). وقد انتكس سوق الماس الاسرائيلي في عام ١٩٧٤ ، وشهد بطالة جزئية في قطاع صناعة صقل الماس .

وما ينطبق على الماس ينطبق الى حد بعيد على صادرات اسرائيل من الحمضيات . فكما هو الحال بالنسبة للماس لم يعد من المستطاع توسيع اسواق الحمضيات الاسرائيلية(٤٥) وبعد ان كانت الحمضيات تشكل عام ١٩٥٠ نصف الصادرات الاسرائيلية ، اصبحت تشكل اليوم ١٥ ٪ منها فقط ، واذا وضعنا في الاعتبار منافسة البلدان الاوروبية ، ونضوب الارض الخصبة ، وقلة المياه، لا يبقى سوى احتمال لنسبة ضئيلة من النمو امام الحمضيات الاسرائيلية على المدى البعيد(٤٦) بل ان اسرائيل ، عمدت الى اتخاذ قرار بتقليص المساحات المزروعة بالحمضيات بنسبة ١٠ ٪ .

لقد كانت قيمة الصادرات الزراعية بما فيها الحمضيات عام ١٩٦٥ هي ٨٦،١ مليون دولار ، وارتفعت في عام ١٩٦٦ الى ٩٤،٨ مليون دولار ، ثم اصبحت في عام ١٩٦٧ (١٠٨،٤) مليون دولار . وكانت نسبتها من مجموع الصادرات في تلك الاعوام هي على التوالي ٢٠،١٪ و١٨،٨٪ و١٩،٤٪(٤٧). وكانت قيمة صادرات الحمضيات خلال تلك